تقييم الأجر الوطني الأدنى المضمون في سياق إتجاهات المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2012–2018

Assessment of the guaranteed minimum national wage in the context of the trends of the national index of consumer prices in Algeria during the period 2012-2018

Evaluation du salaire national minimum garanti dans le contex des tendances del'indice national des prix à la consommation en Algérie au cours de la période 2012-2018

هشام ريغي[1] *

تاريخ الإرسال: 2018/10/19 تاريخ القبول: 2019/11/13 تاريخ النشر: 2020/12/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر في ظل تغيرات الأسعار منذ آخر تعديل في قيمته الإسمية في 1 جانفي 2012، وما إذا كانت هناك عوامل أخرى مؤثرة في تعديله. وباستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، توصلنا إلى أن القيمة الحقيقية للأجر الوطني الأدنى المضمون شهدت تدهوراً مستمراً منذ آخر تعديل في قيمته الإسمية حتى شهر أوت من سنة 2018 بسبب ثبات قيمته الإسمية والإرتفاع المتواصل في قيمة المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك. وتشير العديد من العوامل مثل إستمرار تدهور قيمة الدينار الجزائري واللجوء للتمويل غير التقليدي إلى توقع المزيد من الإرتفاع في الأسعار ومن ثم المزيد من تدهور القيمة الحقيقية للأجر الوطني الأدنى المضمون. وإلى جانب الأسعار، هناك عوامل أخرى مؤثرة في تعديل الحد الأدنى للأجور مثل إنتاجية العمل.

الكلمات المفتاحية: أجر وطني أدنى مضمون؛ مؤشر وطني لأسعار الإستهلاك؛ أجر وطني أدنى مضمون حقيقي؛ تمويل غير تقليدي؛ إنتاجية العمل.

Abstract:

This study aims to assess the guaranteed minimum national wage in Algeria in light of price changes since the last adjustment in its nominal value on January 1, 2012, and whether there are other factors influencing its adjustment. By using descriptive and analytical methodologies, we have concluded that the real value of the guaranteed minimum national wage has deteriorated continuously since the last adjustment in its nominal value until August 2018 due to the stability of its nominal value and the continuous rise in the value of the national consumer price index. Several factors, such as the continued deterioration of the value of the Algerian dinar and the use of unconventional financing, suggest a further rise in prices and then a further deterioration in the real value of the guaranteed minimum national wage. Besides prices, there are other factors affecting the adjustment of the minimum wage like labour productivity.

Keywords: Guaranteed minimum national wage; National Consumer Price Index; Real guaranteed minimum national wage; un conventional financing; Labour productivity.

* المؤلف المراسل

[1] Hichem Righi, Abdelhafid Boussouf University Center: Algeria, hichem_1000@yahoo.fr

Résumé:
Cette étude vise à évaluer le salaire national minimum garanti en Algérie à la lumière des variations de prix depuis le dernier ajustement de sa valeur nominale le 1er janvier 2012, et s'il existe d'autres facteurs influençant son ajustement. En utilisant des méthodologies descriptives et analytiques, on a conclu que la valeur réelle du salaire national minimum garanti s'est détériorée de manière continue depuis le dernier ajustement de sa valeur nominale jusqu'en août 2018 en raison de la stabilité de sa valeur nominale et de la hausse continue de la valeur de l'indice national des prix à la consommation. Plusieurs facteurs, comme la détérioration continue de la valeur du dinar algérien et le recours au financement non conventionnel, suggèrent une nouvelle hausse des prix et ensuite une nouvelle détérioration de la valeur réelle du salaire national minimum garanti. Outre les prix, il existe d'autres facteurs influençant l'ajustement du salaire minimum comme la productivité du travail.
Mots clés: Salaire national minimum garanti; Indice national des prix à la consommation ;Salaire national minimum garanti réel; Financement non conventionnel; Productivité du travail.

المقدمة

تتعدد مبررات تدخلا لدول في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية، وتعدد أيضاً أدوات ودرجة هذا التدخل. ويُعتبر سوق العمل من أهم المجالات التي تتدخل فيها الدول بالنظر لحساسية هذا المجال الذي تمتد الإختلالات التي تحدث فيه إلى العديد من المجالات، بما فيها المجالات السياسية والأمنية. ومن بين أهم المواضيع ذات الأهمية التي يتضمنها سوق العمل هو موضوع الأجور لكون هذه الأخيرة تلعب دوراً كبيراً في تحديد المستوى المعيشي للعديد من الأفراد وأسرهم. ويكتسي الحد الأدنى للأجور أهمية بالغة في هذا الصدد بالنظر إلى الأهداف التي يُستند إليها عند وضعه. وبالرغم من أن تبني نظام للحد الأدنى للأجور يكتسي أهمية كبيرة، فإن تعديل هذا الحد من وقت لآخر يكتسي بدوره أهمية بالغة بالنظر إلى توفر ظروف تجعل من الضروري مراجعته، ومن بين هذه الظروف تطور الأسعار.

وتُعتبر الجزائر من الدول التي تُطبق نظام الحد الأدنى للأجور. وكان آخر تعديل في الأجر الوطني الأدنى المضمون في 1 جانفي 2012. وبالنظر للحركية الاقتصادية التي تميز الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يخص حركة الأسعار، إلا أن الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر لم يتغير منذ تلك الفترة. ومن هنا يُمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

"ما هو واقع الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر في ظل تغيرات الأسعار منذ آخر تعديل له، وهل هناك عوامل أخرى مؤثرة في تعديله؟"

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- في أي إتجاه كانت تحركات الأسعار منذ آخر تعديل للأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر؟
- كيف أثرت حركة الأسعار على الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر منذ آخر تعديل له؟

– هل هناك عوامل أخرى تدفع لتعديل الحد الأدنى للأجور في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات الفرعية وبالتالي على التساؤل الرئيسي نطرح الفرضيات التالية:

– تحركت الأسعار منذ آخر تعديل في الأجر الوطني الأدنى المضمون نحو الإرتفاع بشكل مستمر؛

– شهدت القيمة الحقيقية للأجر الوطني الأدنى المضمون إنخفاضًا مستمراً منذ آخر تعديل فيه؛

– هناك العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في قرارات تعديل الحد الأدنى للأجور.

أهمية الدراسة وأسباب إختيار الموضوع

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعاً في غاية الأهمية يمس مباشرة الحياة المعيشية للأفراد وهي الأجور (من خلال حالة الحد الأدنى للأجور) والأسعار وبالتالي تقييم تطور المستوى المعيشي لفئة العمال الأجراء.

أما عن أهم الأسباب التي دفعت الباحث لتناول هذا الموضوع فهي:

– الأهمية التي يحضى بها موضوع الأجور بالنظر لكونه مصدر الدخل الوحيد للعديد من الافراد العاملين وأسرهم؛

– أهمية تتبع تطور مستويات الأسعار لمعرفة تطور المستوى المعيشي للأفراد والأسر؛

– إهتمام الباحث بالمواضيع التي تندرج ضمن موضوع أسواق العمل.

أهداف الدراسة

ليس الهدف من هذه الدراسة تتبع التعديلات في الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر خلال فترات سابقة ودراسة ما إذا كانت هذه التعديلات مناسبة على ضوء الظروف السائدة آنذاك، كما أنها لا تهدف إلى مقارنة الأجر الوطني الأدنى المضمون مع باقي الدول، بل الهدف الأساسي هو تحليل الفترة منذ آخر تعديل في الأجر الوطني الأدنى المضمون وما إذا كانت حركة الأسعار خلال هذه الفترة كانت تستوجب مراجعة لهذ الأجر. لهذا ستكون الفترة المدروسة من 1 جانفي 2012، وهو تاريخ آخر مراجعة في قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون، حتى شهر أوت من سنة2018. كما تهدف الدراسة إلى الوصول إلى توصيات على أساس النتائج المتوصل إليها.

منهج الدراسة:

فيما يخص المنهج المتبع في هذه الدراسة فقد إتبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

أقسام الدراسة

تنقسم الدراسة إلى قسمين:

1- إطار عام حول الحد الأدنى الأجور.

2- واقع الحد الأدنى للأجور في الجزائر في ظل إتجاهات الأسعار.

1-إطار عام حول الحد الأدنى للأجور

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة الإحاطة ببعض الجوانب المتعلقة بالحد الأدنى للأجور مثل مفهومه، الأهداف التي تدفع إلى تبنيه من مختلف الدول، الآثار المترتبة على تطبيقه والعوامل المحددة له.

1-1 ماهية واتجاهات الحد الأدنى للأجور

تُعرّف منظمة العمل الدولية الحد الأدنى للأجور، وفق إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 131 (سنة 1970) بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور، على أنه ' الكسب الأدنى المسموح قانوناً أو فعلاً مهما كان مستوى كسب أو مهارة العامل؛ هو الأجر الذي لديه في كل بلد قوة القانون وتطبق تحت تهديد العقوبة الجنائية أو غير الجنائية.'(منظمة العمل الدولية، 2014، صفحة 8).

وتاريخياً، كانت نيوزيلندا أول بلد يطبق الحد الأدنى للأجور في عام 1894، تليها فيكتوريا الأسترالية في عام 1896، والمملكة المتحدة في عام 1909. وكان الحد الأدنى للأجور، في البداية، يغطي فئات قليلة نسبيا من العمال وكان يهدف إلى حماية الفئات التي تعتبر ضعيفة بصفة خاصة. وكثيراً ما أُعتبر الحد الأدنى للأجور تدبيراً مؤقتا، يتم إلغاؤه تدريجيا بمجرد تأسيس التفاوض على الأجور بين الشركاء الاجتماعيين. ولقد إستهدفت، في بعض الأحيان، الأشكال المبكرة من الحد الأدنى للأجور حماية العاملين في المنازل أو النساء. وبعد الحرب العالمية الثانية، إتسع عدد الدول التي تتبنى الحد الأدنى للأجر، ومن بينها الدول المستقلة حديثاً مثل الهند وباكستان. واعتمدت الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية النموذج الفرنسي للحد الأدنى العام للأجور (SMIG) مع إنخفاض المعدل بالنسبة للزراعة (الحد الأدنى المضمون للأجور في قطاع الزراعة SMAG)، في حين إعتمدت الدول الإفريقية الناطقة بالإنجليزية تقليد مجالس الأجور القطاعية. ولوجود شعور متزايد بوجوب تمتع جميع العمال، على سبيل الحق، على الحماية من الأجور شديدة الإنخفاض، إتسع تدريجياً نطاق التغطية القانونية للحد الأدنى للأجور. ولقد ظهرت الأجور الدنيا المطبقة على المستوى الوطني في هولندا في سنة 1969 وفرنسا في سنة 1970 وإسبانيا في سنة 1980. وإتسع نطاق التغطية في الولايات المتحدة الأمريكية من

حوالي 20% من القوى العاملة في السنوات الأولى إلى ما يقرب من 80% في عام 1970. كما إتسع نطاق التغطية أيضاً في الدول ذات المعدلات الدنيا القطاعية. وقامت الولايات في الهند، على سبيل المثال، بتوسيع تدريجي لعدد القطاعات والمهن "المدرجة في جدول" المشمولة بالتغطية بالحد الأدنى للأجور. وقد أدت السياقات الاقتصادية والفكرية في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين إلى توقف هذا التوسع في بعض الدول، مثل المملكة المتحدة التي قامت بتفكيك مجالسها الخاصة بالأجور في الثمانينات من القرن العشرين. وفي فترة التسعينات وما بعدها، تم إنشاء أو تعزيز نظم الحد الأدنى للأجور في العديد من الدول للتصدي للفقر في أوساط العمال وعدم المساواة في العمل. فلقد قامت المملكة المتحدة في عام 1999 بإدخال حداً أدنى قانونياً جديداً للأجر مع تغطية وطنية. وإعتمد ثمانية أعضاء آخرين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مثل الجمهورية التشيكية، الجمهورية السلوفاكية وألمانيا منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين الحد الأدنى القانوني للأجر. أما معظم دول المنظمة التي لا يوجد لديها حداً أدنى للأجور مثل الدانمارك، فنلندا، النرويج وسويسرا فهي تملك أرضيات قانونية يتم تحديدها من خلال الإتفاقات الجماعية. ونتيجة لذلك، يوجد حد أدنى للأجور في جميع الدول الأوربية. وبالنسبة للدول النامية والناشئة، فالعديد منها أنشأت أو عززت الحد الأدنى للأجور. فالصين إعتمدت حداً أدنى في سنة 1994 وعززته في سنة 2004. وفي جنوب إفريقيا تم وضع نظاماً للحد الأدنى للأجور بعد إنتهاء الفصل العنصري في سنة 1997. وأعادت البرازيل تفعيل سياساتها المتعلقة بالحد الأدنى للأجور في سنة 2005. وإستكمل الإتحاد الروسي الحد الأدنى الوطني للأجور من خلال الأرضيات الإقليمية في سنة 2007. وإعتمدت ماليزيا الحد الأدنى الوطني للأجور في سنة 2013، وتلتها ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في سنة 2005، وماكاو (الصين) في سنة 2016. وإستحدث الرأس الأخضر سنة 2014 الحد الأدنى الوطني للأجور (منظمة العمل الدولية، 2016، الصفحات 8–9).

وتهدف الدول من خلال تحديد حد أدنى للأجر لضمان حداً أدنى من مستوى المعيشة للعاملين وتخفيف حدة الفقر في المجتمع. وغالباً ما يكون العمال غير الماهرين هم المعنيون بالأمر بالنظر إلى أن مثل هذه الفئة تحصل على أجور متدنية بعكس الفئات من العمال الماهرين وغيرهم (القريشي، 2007، صفحة 122).

ويُمكن إبراز العديد من الآثار التي ينطوي عليها الحد الأدنى للأجور على أساس ثلاثة أبعاد كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول –1–: آثار الحد الأدنى للأجور

البعد	المؤشر	النتائج	التعليقات
مستويات المعيشة	العمالة الكلية	لا أثر أو أثر سلبي متواضع	كل من الدول الصناعية والنامية بعض الدراسات تُظهر أثر إيجابي على العمالة
	التوظيف لفئات معينة	الآثار السلبية على العمالة ركزت على الشباب ومنخفضي المهارات	بعض الدراسات تُظهر أثر إيجابي على العمالة
	الأجور	أثر إيجابي	تأثير أقوى حول الحد الأدنى للأجر بعض الأدلة على تأثير إيجابي في القطاع غير الرسمي
	توزيع الأجور	يخفض من عدم المساواة في الأجور	/
	الفقر	يخفض الفقر	بعض الدراسات لا تجد أي تأثير
الإنتاجية	إنتاجية العمل والإنتاجية الكلية	لا توجد نتيجة متسقة	نادراً ما تم تحليلها
التماسك الإجتماعي	العدالة والإنصاف	يُوفر أجر "لائق"	يعتمد على الإنفاذ والتغطية

Source:(World Bank, 2012, p. 262).

وتُطبق 90% من دول العالم تقريباً سياسة الحد الأدنى للأجور (منظمة العمل الدولية، 2010، صفحة 64)، حيث يوجد في معظم الدول المتقدمة وفي العديد من الدول النامية حد أدنى محدد قانوناً للأجور (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2012، صفحة 187).والجدير بالذكر أن معظم الدول ليس لديها معدل واحد من الحد الأدنى للأجور، بل غالباً ما يكون لدى الدول عدة معدلات والتي يُمكن أن تختلف باختلاف المنطقة أو سن العامل أو النشاط الإقتصادي أو المهنة. وهذا الأمر يجعل من الصعب تقدير مستوى واحد من الحد الأدنى للأجور لكل بلد على حدى، وهذا بدوره يجعل من الصعب المقارنة بين الحد الأدنى للأجور مع غيره من المؤشرات الإقتصادية، مثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أو متوسط الأجور على مستوى الإقتصاد ككل (منظمة العمل الدولية، 2008، صفحة 34).

ويتسم الحد الأدنى للأجور بالتباين بشكل كبير بين الإقتصادات المتقدمة، كنسبة من وسيط المكاسب عن العمل بكامل الوقت، حيث تتراوح من 60% في نيوزيلاندا وفرنسا إلى أقل من 40% في اليابان، إسبانيا والولايات المتحدة (منظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 37). ويكمن سبب التباين في المستوى المطلق للحد الأدنى للأجور بين الإقتصادات المتقدمة بصفة جزئية في العوامل التالية (منظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 37):

– الآليات المؤسسية المختلفة التي يتم من خلالها تحديد مستويات الحد الأدنى للأجر؛

– التصورات عن المخاطر التي قد يشكلها الحد الأدنى للأجور من حيث إستبدال العمالة منخفضة الأجر، أو عدد فرص العمالة المتاحة في سوق العمل؛

– التباينات في متوسط الأجور.

ويتم في الإقتصادات النامية والناشئة تطبيق الحد الأدنى للأجور على نطاق واسع، بالرغم من أن الحصول على معلومات عن مستويات تحديد الحد الأدنى للأجور مقارنة بوسيط أو متوسط الأجور في هذه الدول صعب نظراً لأن المعلومات حول متوسط الأجور غالباً ما تعتمد على مجموعة فرعية ضيقة من العمالة بأجر في الإقتصاد الرسمي أو في المناطق الحضرية (منظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 39). وتعمل الدول النامية بشكل مطرد على رفع الحد الأدنى للأجور لتوفير الحماية الإجتماعية لفئات العمال الضعيفة وغير المنظمة. وتُعد القوى الإقليمية مثل البرازيل والصين وجنوب إفريقيا من بين الدوافع الرئيسية لهذا الإتجاه الصعودي. ففي الصين، على سبيل المثل، صدرت لوائح جديدة سنة 2004 بشأن الحد الأدنى للأجور في ظل تزايد المخاوف بشأن تزايد عدم المساواة في الأجور. وتم في كل من الأرجنتين والبرازيل إعادة تنشيط سياسات الحد الأدنى للأجور للمساعدة على عكس إتجاه الإنخفاض في أجور العمال ذوي الأجور المنخفضة. وفي جنوب إفريقيا، تم وضع حد أدنى للأجور في سنة 2002 لدعم أجور ملايين من العمال ذوي الأجور المنخفضة في مختلف القطاعات الاقتصادية (منظمة العمل الدولية، 2008، صفحة 35).

1–2محددات الحد الأدنى للأجور

تحث منظمة العمل الدولية الدول الأعضاء بها على تبني حد أدنى للأجور للحد من العمالة الفقيرة وتوفير حماية إجتماعية للعمالة الضعيفة وذلك كجزء من أجندة العمل اللائق الخاصة بها(منظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 37).كما قالت أيضا المفوضية الأوربية بضرورة قيام الدول الأعضاء بتحديد أجور لائقة ومستدامة وقالت بأن تحديد حد أدنى للأجور بمستويات ملائمة من شأنه الحد من إزدياد العمالة الفقيرة، ويُعد أحد العوامل المهمة لضمان جودة العمل اللائق (منظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 37).

ويتمثل الغرض من تحديد الأجور الدنيا في:

- ينبغي أن تشكل الأجور الدنيا عنصرا من عناصر سياسة ترمي إلى التغلب على الفقر، وتلبية احتياجات كل العمال وعائلاتهم؛
- ينبغي أن يكون الغرض الأساسي من تحديد الأجور الدنيا هو توفير الحماية الاجتماعية اللازمة للعاملين بالأجر من حيث مستويات الأجور الدنيا المسموح بها (منظمة العمل الدولية، 1970أ).

وقد أورت التوصية رقم 135 (منظمة العمل الدولية، 1970أ) العديد من الطرق لتحديد المستويات الدنيا للأجور، وهي عن طريق: قانون، المحاكم الصناعية أو العمالية، قرارات من السلطة المختصة (مع أو بدون أحكام شكلية

لمراعاة توصيات الهيئات الأخرى)، قرارات من هيئات أو مجالس الأجور، وإضفاء قوة القانون على أحكام الإتفاقات الجماعية. وهناك العديد من المعايير التي ينبغي أخذها بعين الإعتبار عند تحديد المستويات الدنيا للأجور، من بينها:

- إحتياجات العمال وعائلاتهم؛
- المستوى العام للأجور في البلد؛
- تكاليف المعيشة وتغيراتها؛
- إعانات الضمان الاجتماعي؛
- مستوى المعيشة النسبي للمجموعات الإجتماعية الأخرى؛
- العوامل الإقتصادية ومنها متطلبات التنمية الإقتصادية ومستويات الإنتاجية والرغبة في بلوغ مستوى مرتفع من العمالة والحفاظ عليه(منظمة العمل الدولية، 1970أ).

ويُعتبر النهج المتوازن في تحديد الحد الأدنى للأجور نهج يراعي إحتياجات العمال وأسرهم من ناحية، والعوامل الإقتصادية من ناحية أخرى. ويجمع النهج المتوازن بين كل من العوامل الإجتماعية والإقتصادية من أجل إيجاد مستوى يفيد العمال والمجتمع دون أن يسبب آثار سلبية. وبالنظر لكون الحد الأدنى للأجور هو بمثابة أداة لإعادة التوزيع لها فوائد وتكاليف على حد سواء، فمن الضروري إتباع مثل هذا النهج. ولن يكون للحد الأدنى للأجر أثر يُذكر في حماية العمال وأسرهم من الأجور المنخفضة بشكل مفرط أو الفقر في حالة ما إذا وُضع حد أدنى للأجور منخفض جداً، كما أن وضع حد أدنى للأجور مرتفع جداً سيؤدي إلى عدم الإمتثال به إلّا بشكل ضعيف و / أو سيكون له آثار سلبية على التشغيل (منظمة العمل الدولية، 2016، صفحة 42).

وتختلف المستويات الفعلية للحد الأدنى للأجور وفقاً للتصورات الوطنية للحد الأدنى للأجر اللائق أو الذي يوفر معيشة كريمة للعامل (منظمة العمل الدولية، 2008، صفحة 47). ويعني مصطلح الحد الأدنى للأجور اللائقة "أن مستوى الحد الأدنى للأجور يجب أن يكون على مستوى عال بما يكفي لاعتباره لائقاً لكنه يبقى منخفضا بما يكفي ليبقى الحد الأدنى للأجور." (منظمة العمل الدولية، 2008، صفحة 47)

ولكي يكون تطبيق نظام الحد الأدنى للأجور فعال لابد، من بين عناصر أخرى، من (حيدر، 2012، صفحة 7):

- تعميمه على جميع العاملين مهما كان القطاع الذي ينتمون إليه؛
- إقامة نظام رقابة لضمان إلتزام مختلف المؤسسات بالحد الأدنى للأجور.

وعند تصميم سياسات الحد الأدنى للأجور، هناك إثنين من المبادئ الأساسية ينبغي أن توضع في الإعتبار (منظمة العمل الدولية، 2008، صفحة 47):

– المبدأ الأول: هو إستخدام الحد الأدنى للأجور بالطريقة التي تحقق الهدف المنشود، أي التي تقوم بتوفير الحد الأدنى للأجور بصورة لائقة؛

– المبدأ الثاني: هو إشراك الشركاء الإجتماعيين، ليس فقط في تصميم ورصد نظام الحد الأدنى للأجور، ولكن أيضاً في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد مستوى الحد الأدنى للأجور.

ولا ينبغي تحديد وتقييم الحد الأدنى للأجور بمعزل عن غيره من السياسات الأخرى. في الواقع، ينبغي النظر إلى الحد الأدنى للأجور باعتباره أحد عناصر مجموعة من التدابير التي تُتخذ لمكافحة إنخفاض الأجور والفقر وعدم المساواة. وذلك لأن سياسة الحد الأدنى للأجور تفيد العاملين بأجر فقط (وعلاوة على ذلك، فإنها لا تفيد إلا العاملين بأجر والذين يتم تغطيتهم من قبل قانون الحد الأدنى للأجور) (منظمة العمل الدولية، 2008، صفحة 53).

وهناك العديد من العناصر التي تمنع الحد الأدنى للأجور من تحقيق هدفه: ضعف الإنفاذ، التغطية الضعيفة أو الناقصة، فعاليته في الاقتصاد المنظّم وليس في الاقتصاد غير المنظم، إنه عنصر واحد من سياسة مصمّمة للتغلّب على الفقر، سوء الإدارة: فالحد الأدنى للأجور الذي يتم تحديده على مستوى عالٍ وغير واقعي يؤدّي إلى عدم الإنفاذ أو إلى انتقال العمّال المتقاضين أجور منخفضة إلى البطالة أو العمل غير النظامي (منظمة العمل الدولية، 2012).

وأشارت المادة الخامسة من الإتفاقية 131 (منظمة العمل الدولية، 1970ب) أنه من أجل ضمان التطبيق الفعّال لكل الأحكام المتعلقة بالأجور الدنيا، تتخذ التدابير اللازمة، مثل قيام نظام تفتيش كاف تعززه التدابير اللازمة الأخرى. وأشارت التوصية رقم 135 (منظمة العمل الدولية، 1970أ) على أن إجراءات ضمان التطبيق الفعال لكل الأحكام المتعلقة بالأجور الدنيا المنصوص عليها في المادة الخامسة المذكورة أعلاه، ينبغي أن تشمل:

– ترتيبات للتعريف بأحكام الأجور الدنيا باللغات واللهجات التي يفهمها العمال الذين ينبغي حمايتهم، مكيفة عند الضرورة مع إحتياجات الأشخاص الأميين؛

– إستخدام عدد كاف من المفتشين المدربين تدريبا كافيا والمزودين بالسلطات والتسهيلات اللازمة لأداء واجباتهم؛

– عقوبات كافية عند إنتهاك أحكام الأجور الدنيا؛

– تبسيط الأحكام والإجراءات القانونية، وغير ذلك من وسائل تمكين العمال من أن يمارسوا بفعالية حقوقهم بمقتضى أحكام الأجور الدنيا، بما في ذلك حقهم في إستعادة المبالغ التي انتقصت من أجورهم؛

- إشراك منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في جهود حماية العمال من التعسفات؛
- الحماية الكافية للعمال من الأضرار.

2- واقع الحد الأدنى للأجور في الجزائر في ظل إتجاهات الأسعار

تُعتبر الجزائر من بين الدول التي تُشرّع لحد أدنى واحد للأجور ويُطلق عليه الأجر الوطني الأدنى المضمون، على عكس دول أخرى التي لديها عدة حدود دنيا للأجور كما أشرنا سابقاً. ويحدد الأجر الوطني الأدنى المضمون المطبق في قطاعات النشاط في الجزائر بموجب مرسوم بعد إستشارة نقابات العمل والمستخدمين والتنظيمات النقابية الأكثر تمثيل ا(القانون رقم 90-11 المتعلق بعلاقات العمل، 1990). ويراعى عند تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون تطور ما يأتي (القانون رقم 90-11 المتعلق بعلاقات العمل، 1990):

-متوسط الإنتاجية الوطنية المسجلة؛
- الأرقام الاستدلالية لأسعار الاستهلاك؛
- الظروف الاقتصادية العامة.

وتُمت أحكام القانون رقم 90-11 بمادة 87 مكرر تنص على أن الأجر الوطني الأدنى المضمون، المذكور في المادة 87 من القانون، يشمل الأجر القاعدي والعلاوات والتعويضات مهما كانت طبيعتها، باستثناء التعويضات المدفوعة لتسديد المصاريف التي دفعها العامل(المرسوم التشريعي رقم 94-03 المتمم للقانون رقم 90-11 والمتعلق بعلاقات العمل، 1994).

وحدد المرسوم التنفيذي رقم 15-59(المرسوم التنفيذي رقم 15-59 الذي يحدد العناصر المكونة للأجر الوطني الأدنى المضمون، 2015) في مادته الثانية العناصر المكونة للأجر الوطني الأدنى المضمون حيث يشمل الأجر القاعدي والتعويضات والعلاوات مهما كانت طبيعتها باستثناء تلك المتعلقة بما يأتي:

-تعويض تسديد المصاريف التي دفعها العامل؛
- الخبرة المهنية أو أي تعويض يدفع بعنوان الأقدمية؛
- تنظيم العمل والتي تخص العمل التناوبي والخدمة الدائمة والساعات الإضافية؛
- الظروف الخاصة بالعزلة؛
- المردودية أو الحوافز أو المساهمة في النتائج ذات الطابع الفردي أو الجماعي.

لقد شهد الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة حتى الوقت الحالي خمسة مراجعات كاملة، كما هي موضحة في الشكل رقم 1، حيث إرتفع من8000 دج إبتداء من 1 جانفي 2001 إلى 18000 دج إبتداء من 1 جانفي 2012، أي بإرتفاع بـ 125%.

الشكل –1–: تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة 1 جانفي 2001- 1 جانفي 2012) دج)

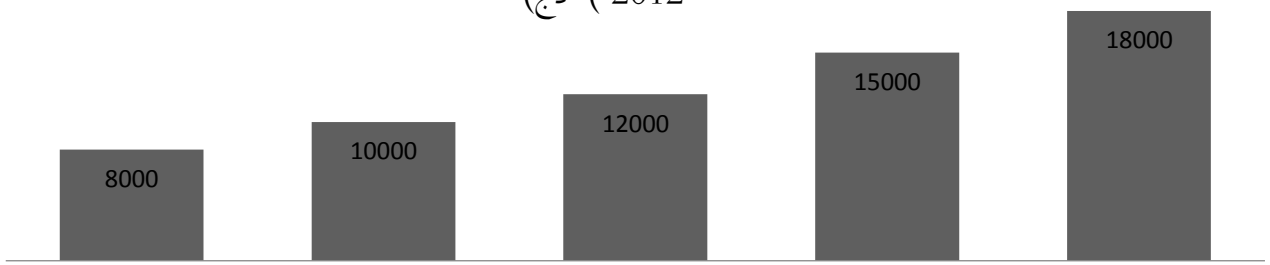

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى المعطيات من(ONS).

ومنذ آخر زيادة في القيمة الإسمية للأجر الوطني الأدنى المضمون في 1 جانفي 2012، لم تطرأ أي زيادة في هذه القيمة. فبالرغم من أهمية التحديد الأولي أو الإبتدائي للحد الأدنى للأجور، فإن تعديل الحد الأدنى للأجور الإسمية في سياق زيادة الأسعار لا يقل أهمية(منظمة العمل الدولية، 2008، صفحة 49). فنظراً لإضعاف التضخم للقيمة الحقيقية للأجور الدنيا مع مرور الوقت، فإن إرتفاع المستوى العام للأسعار وتكلفة المعيشة تُعتبر أكثر الإعتبارات شيوعاً في تعديلات الحد الأدنى للأجور. ويُستخدم مؤشر أسعار المستهلك، وهو مؤشر راسخ في معظم الدول، لقياس التغيرات في الأسعار كأحد المؤشرات المستخدمة في هذا المجال. ويتتبع هذا المؤشر تطور أسعار سلة السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون بمرور الوقت. وعادة ما تكون الأرقام الشهرية لهذا المؤشر متاحة بعد فترة قصيرة من الوقت (منظمة العمل الدولية، 2016، صفحة 44).

لقد شهدت الفترة التي أعقبت آخر زيادة في الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر حتى شهر أوت من سنة 2018إرتفاعاً مستمراً في المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك حيث إرتفع من 163.5 نقطة سنة 2012 إلى 215.2نقطة في أوت من سنة 2018. وبالنظر لثبات القيمة الإسمية للأجر الوطني الأدنى المضمون خلال هذه الفترة، شهدت القيمة الحقيقية لهذا الأجر تدهوراً مستمراً. فلقد تدهورت القيمة الحقيقية للأجر الوطني الأدنى المضمون والبالغ 18000دج خلال السنوات التي أعقبت آخر تعديل لهذا الأجر لتبلغ في أوت من سنة 2018 مبلغ 8363.9 دج، أي بانخفاض بـ 24.03% مقارنة مع القيمة الحقيقية في سنة 2012.

الجدول –2–: تطور القيمة الحقيقية للأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة 2012–2018

السنة / التعيين		2012	2013	2014	2015	2016	2017	أوت 2018
الأجر الوطني الأدنى المضمون الإسمي		18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000
المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك		163.5	170.3	176.8	184.6	195.3	206.9	215.2
الأجر الوطني الأدنى المضمون الحقيقي	القيمة (دج)	11009.2	10569.6	10181.0	9750.8	9216.6	8699.9	8363.9
	التطور بالنسبة للسنة السابقة (%)	-	-3.99	-3.68	-4.23	-5.48	-5.61	-3.86
	التطور بالنسبة لسنة آخر تعديل للأجر الوطني الأدنى المضمون (%)	-	-3.99	-7.52	-11.43	-16.28	-20.98	-24.03
قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون الإسمي اللازم للحفاظ على قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون الحقيقي في سنة آخر تعديل	القيمة (دج)	18000	18748.62	19464.22	20322.94	21500.92	22777.98	23692.84
	الزيادة السنوية المفترضة (%)	-	4.16	3.82	4.41	5.80	5.94	4.02
	الزيادة المفترضة بالنسبة لسنة آخر تعديل للأجر الوطني الأدنى المضمون (%)	-	4.16	8.13	12.91	19.45	26.54	31.63

المصدر:

– مؤشر أسعار الإستهلاك:

- Données 2012-2016:(ONS, 2017a).
- Données2017: calculées par le chercheur àpartire de: (ONS, 2017b).
- Donnéesaoût 2018:(ONS, 2018a).

– الأجر الوطني الأدنى المضمون:

معطيات من الشكل رقم 1. وبالنسبة لمعطيات السنوات فهي متوسطات سنوية.

وقام الباحث بمختلف الحسابات إستناداً إلى:

- (Training, The Center for Construction Research and, 2018).

–(منظمة العمل الدولية، 2008، صفحة 77).

إن هذا الإتجاه النزولي للقيمة الحقيقية للأجر الوطني الأدنى المضمون والتدهور الكبير الذي شهده يستدعي إتخاذ بعض الإجراءات، على الأقل للحفاظ على قيمته عند نفس المستوى الذي كان سائداً سنة 2012. فلقد كان من الضروري، للحفاظ على المستوى المذكور، زيادة القيمة الإسمية للأجر الوطني الأدنى المضمون تبعاً لانخفاض القيمة الحقيقية للأجر. وإجمالاً، فإن العودة إلى نفس مستوى الأجر الوطني الأدنى المضمون الحقيقي الذي كان سائدا سنة 2012 يتطلب رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون الإسمي بنسبة 31.63% في شهر أوت من سنة 2018، أي أن القيمة

الإسمية للأجر الوطني الأدنى المضمون ينبغي أن ترتفع إلى 23692.84 دج، أي برفع قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون الإسمي الحالي بـ 5692.84 دج.

الشكل –2–: تطور الفجوة بين كل من الأجر الوطني الأدنى المضمون الإسمي والحقيقي والأجر الوطني الأدنى المضمون الإسمي اللازم للحفاظ على القيمة الحقيقية

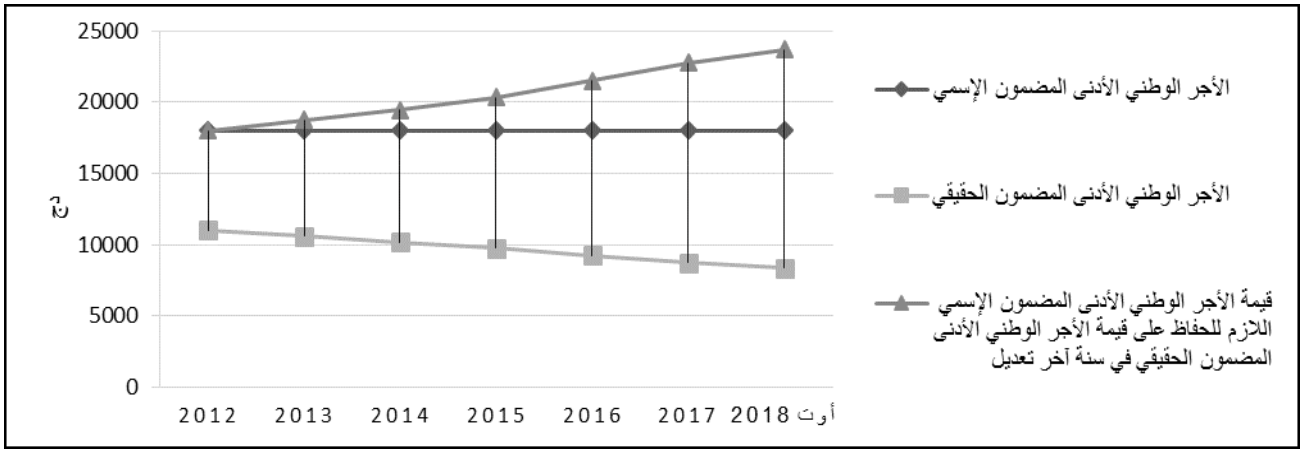

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى المعطيات من الجدول رقم 2.

إن عدم إجراء أي تعديل في الأجر الوطني الأدنى المضمون منذ آخر تعديل له في 1 جانفي 2012، بالرغم من إرتفاع معدلات التضخم وتدهور القيمة الحقيقية للأجر يُعتبر أمر غبر منطقي. ففي معظم الأحيان، تقوم الدول بتعديل الحد الأدنى للأجور مرة واحدة في السنة، ودول أخرى تقوم بالتعديل كل ستة أشهر، في حين تقوم دول أخرى بذلك كل سنتين. وفي فترات التضخم المنخفض أو المعتدل تبدو التعديلات السنوية كافية، وهو ما يتيح للعمال وأصحاب العمل إمكانية التنبؤ المناسب والسماح بإجراء تعديلات منتظمة، وبما يتماشى مع الظروف الاقتصادية المتغيرة. وتتيح التعديلات السنوية إمكانية التنبؤ وإجراء تعديلات سلسة، وعند تجاوز معدلات التضخم عتبة معينة يُمكن تكملة تلك التعديلات بتعديلات أكثر تواتراً. فبعض الدول، تطبق تعديلات أكثر تواتراً بشكل تلقائي عندما يتسارع التضخم ليتجاوز عتبة معينة(منظمة العمل الدولية، 2016، صفحة 43).ففي فرنسا، على سبيل المثال، يتم تلقائيا زيادة قيمة الحد الأدنى للأجور من خلال إضافة معدل التضخم للسنة الماضية إذا كان فائض التضخم يساوي 2% ولا يقل عن نصف معدل نمو أجر العامل المنخفض الدخل في الساعة الواحدة. وفي البرازيل، يخضع الحد الأدنى للأجور لارتفاع معدل التضخم خلال السنة الماضية زائد نمو إجمالي الناتج المحلي للسنتين الماضيتين إذا كان إجمالي الناتج المحلي يتعدى الصفر(بيلسير).

وتوضح التوصية رقم 135 (منظمة العمل الدولية، 1970أ) في الفقرة 11 على أنه "ينبغي تعديل معدلات الأجور الدنيا من وقت لآخر بمراعاة التغيرات في تكاليف المعيشة وغير ذلك من الظروف الاقتصادية." "ولهذه الغاية

يمكن اجراء استعراض لمعدلات الأجور الدنيا في علاقاتها بتكاليف المعيشة وغيرها من الظروف الاقتصادية اما على فترات منتظمة أو حيثما يعتبر مثل هذا الاستعراض مناسبا على ضوء التغيرات في مؤشرات تكاليف المعيشة." وللمساعدة على تطبيق الفقرة 11 ترى الاتفاقية على أنه "ينبغي إجراء استقصاءات دورية للظروف الاقتصادية الوطنية بما فيها اتجاهات الدخل بالنسبة للفرد والإنتاجية والعمالة والبطالة الجزئية بقدر ما تسمح بذلك الموارد الوطنية." و"تحدد فترات اجراء مثل هذه الاستقصاءات على ضوء الظروف الوطنية."

ويتم إستخدام التضخم المتوقع في المستقبل كبديل بالنظر لأن معدلات التضخم السابقة لن تتكرر بالضرورة. وتختلف تقديرات التضخم في المستقبل عادة عن معدلات التضخم الفعلية كما هو حال معظم التوقعات. ومن ثم يمكن إدخال "تعديل تصحيحي" لاحق في حالة إختلاف التقديرات إختلافاً كبيراً عن المعدلات الفعلية (منظمة العمل الدولية، 2016، صفحة 44).

وتشير الإتجاهات الإقتصادية في الجزائر إلى أن معدلات التضخم مرشحة للإرتفاع في الفترات المقبلة، وبالتالي إنخفاض أكبر في القيمة الحقيقية للأجر الوطني الأدنى المضمون في حالة حفاظه على مستواه الحالي أو رفعه إلى مستوى يقل عن ماهو مطلوب. وتستند هذه التوقعات إلى عدد من المؤشرات، منها إستمرار تدهور سعر صرف الدينار الجزائري وإستمرار الحكومة في الإقتراض من البنك المركزي في ظل تعديل قانون النقد والقرض.

– استمرار تدهور سعر صرف الدينار الجزائري

شهد سعر صرف الدينار الجزائري تدهوراً كبيراً في قيمته خلال السنوات الأخيرة. فخلال الفترة 2012-السداسي الأول من سنة 2018، نلاحظ أن متوسط سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي إنخفض بصورة كبيرة من 77.55 دجإلى115.73دج مقابل الدولار الامريكي. وشهدت سنة 2015 أكبر إنخفاض في متوسط سعر الصرف مقارنة بسنة 2014 من 80.56 دج للدولار الأمريكي إلى 100.46 دج للدولار الأمريكي. فالتراجع في أسعار النفط وتفاقم العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات وكذا توسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين، أدى، في سياق إنخفاض حاد في عملات الشركاء التجاريين للجزائر مقابل الدولار الأمريكي، إلى بقاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري فوق مستواه التوازني. وفي هذ الوضع، واصل بنك الجزائر خلال سنة 2015 تدخله اليومي لإبقاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري قريبا من مستواه التوازني الجديد. وبهذا إنخفضت قيمة الدينار الجزائري بين سنتي 2014 و2015 (بنك الجزائر، 2016). وعمل هذا الإنخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري على تزايد الضغوط التضخمية الناتجة عن أثر التمرير الناتج عن هذا الإنخفاض مقابل العملات الأجنبية

إلى مستويات الأسعار المحلية(صندوق النقد العربي، 2016، صفحة 271). وإستمر إنخفاض سعر صرف الدينار الجزائري سنة 2016 إلى 109.47 دج/دولار كمتوسط سنوي وهذا بسبب إتساع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين وتراجع أسعار النفط وتدهور المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري(بنك الجزائر، 2017). وفي سنة 2017واصل سعر الصرف الدينار الجزائري إنخفاضه ليبلغ المتوسط السنوي 110.93دج/دولار، وإلى 115.73 دج/دولار كمتوسط للسداسي الأول من سنة 2018.

الشكل –3–: المتوسط السنوي لسعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2012–السداسي الأول سنة 2018

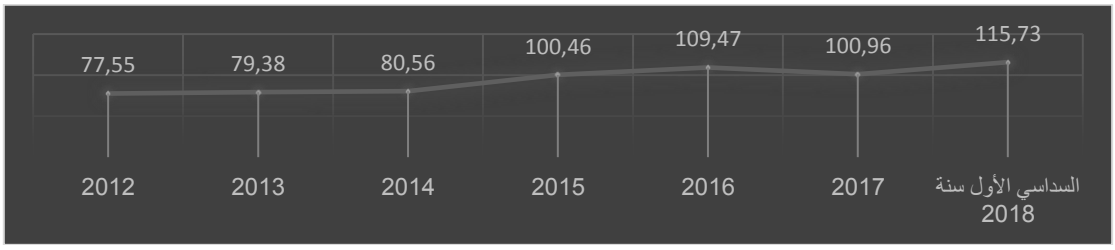

المصدر: من إعداد المؤلف إستناداً إلى:

– معطيات 2012–2017:(Banque d`Algerie, 2018a)

–معطيات السداسي الأول من سنة 2018:(Banque d`Algerie, 2018b)

ويتدخل بنك الجزائر، بصفته المشتري والبائع الرئيسي للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، في سوق الصرف ما بين المصارف لضمان هدفه في هذا المجال وهو الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري قريبا من مستواه التوازني (بنك الجزائر، 2016). ويسهر بنك الجزائر، من خلال هذا التدخل، على ألا تؤثر حركة سعر الصرف الإسمي على التوازن المتوسط الأجل لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري، بحيث ينبغي لهذا الأخير أن يبقى قريبا من قيمته التوازنية على المدى المتوسط(بنك الجزائر، 2014).ويتم تحديد المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري حسب أهم أساسيات الاقتصاد الوطني، لا سيما أسعار النفط، مستوى الإنفاق العام والفوارق في الإنتاجية وفي التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين(بنك الجزائر، 2017).

وسعر صرف لا يُعتبر فقط ثمن العملة بالنسبة لعملة أخرى، بل يلعب أيضاً دوراً مزدوجا كأداة تعديل للإقتصاد الكلي وكأداة إستقرار (ممتص للصدمات) في حالة صدمة خارجية (بنك الجزائر، 2014). ولعب سعر صرف الدينار الجزائري دور أداة تصحيح شبه وحيدة أمام الأزمة المالية، لهذا فلقد خضع لسلسلة طويلة من تخفيض في قيمته (بنك الجزائر، 2018).

وتشير الأدبيات الإقتصادية إلى أن إنخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات. إلا أن حال واقع التجارة الخارجية في الجزائر، بالرغم من هذا التدهور الكبير في سعر صرف الدينار الجزائري، يشير إلى هيمنة المحروقات على أغلب الصادرات السلعية للجزائر، في حين أن فاتورة الواردات السلعية، بالرغم من إنخفاضها خلال السنوات القليلة الماضية، مازالت ثقيلة. فلقد بلغت قيمة الواردات السلعية حوالي49 مليار دولار سنة 2017، مسجلة بذلك الإنخفاض الثالث على التوالي بعد سنتي 2015و2016، وهذا بعد 18 سنة من إتجاه تصاعدي دون إنقطاع، باستثناء سنة 2009 (بنك الجزائر، 2017).

الشكل –4–: تطور قيمة الواردات السلعية خلال الفترة 2012–2017 (مليار دولار أمريكي)

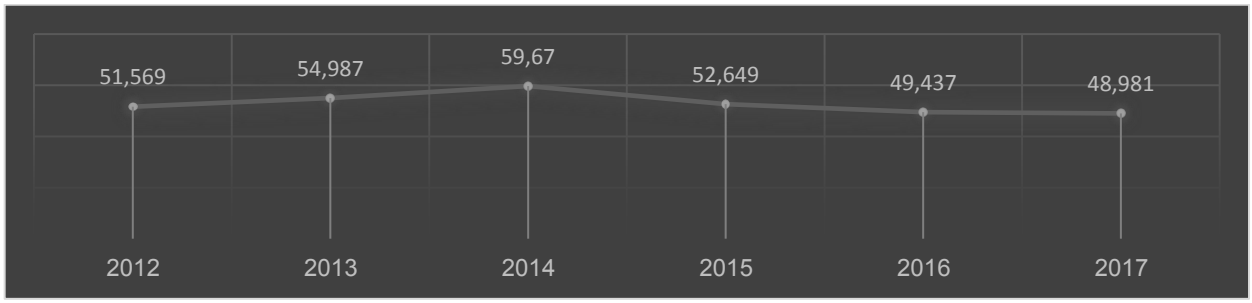

المصدر: من إعداد المؤلف إستناداً إلى:

–معطيات 2013–2016:(بنك الجزائر، 2017).

– معطيات 2017: (Banque d`Algerie, 2018b)

وتشير الأرقام حول معدلات الإختراق إلى هيمنة الواردات السلعية على السوق الداخلي الجزائري بنسب كبيرة.وتمثل معدلات الإختراق الحصة المئوية للواردات في السوق الداخلي. والسوق الداخلي هنا يساوي مجموع الإنتاج، الواردات والحقوق الجمركية ناقص الصادرات خارج الهوامش التجارية وهوامش النقل ومصححة من الضرائب الأخرى وإعانات أخرى على المنتجات(ONS, 2017c). ويلاحظ من الشكل رقم 5 أدناه أن الواردات من المنتجات الكميائية، المطاطية والبلاستيكية تغطي 91.8% من السوق الداخلي الجزائري لهذه المنتجات سنة 2016، ويليها منتجات الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية، الإلكترونية بـ87.1%، منتجات صناعة الجلود والأحذية بـ84.8%،منتجات صناعة الخشب، الفلين والورق بـ81.2%، المنتجات النسبجية بـ69.2%، صناعات مختلفة بـ51.4%، منتجات مواد البناء، الخزف، الزجاج بـ35.8% وأخيراً منتجات الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت بـ31.1%. وإجمالاً، تُعبّر هذه الأرقام على قوة إعتماد السوق الجزائري على الواردات وضعف الإنتاج الوطني.

الشكل –5–: معدل الإختراق فيبعض القطاعات خلال سنة 2016

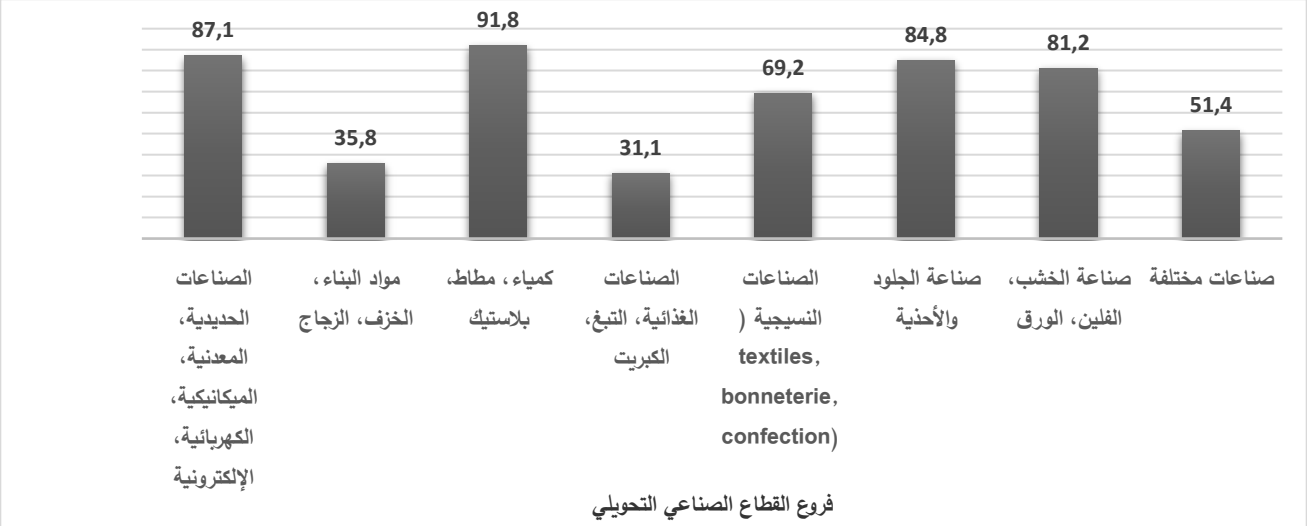

Source: Préparé par le l'auteur à partir des données de:(ONS, 2017c, p. 89).

ويشير هيكل الواردات السلعية سنة 2016 إلى هيمنة المعدات الصناعية بنسبة 32.7%، يليها المنتجات نصف المصنّعة بنسبة 24.3%، ثم سلع للإستهلاك بنسبة 17.7%، المواد الغذائية، المشروبات، التبغ بنسبة 17.5%، الطاقة ومواد التشحيم بنسبة 3.4%، المواد الاولية بنسبة 3.1%، معدات فلاحية بنسبة 1.1% وأخيراً منتجات خام بنسبة 0.2%.

الشكل –6–: هيكل الواردات السلعية حسب مجموعة الإستعمال خلال سنة 2016 (%)

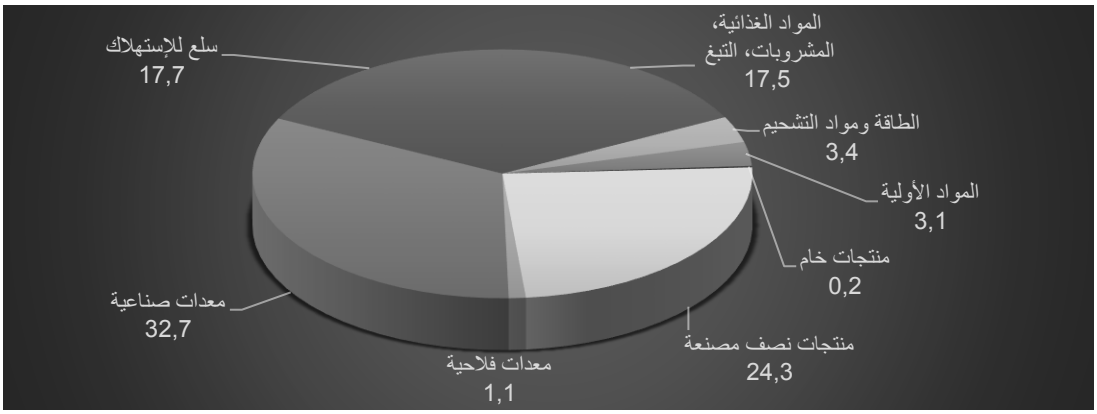

Source: Préparé par le l'auteu à partir des données de: (ONS, 2017c, p. 14).

وإجمالاً، ففي ظل ضعف الإنتاج الوطني وإعتماد السوق الجزائري بدرجة كبيرة على الواردات في تموينه، يؤدي إستمرار إنخفاض سعر صرف الدينار الجزائري إلى توقع مزيد من الإرتفاعات في أسعار المنتجات المستوردة الموجهة للإستهلاك النهائي، وإلى ارتفاع تكلفة المنتجات المصنّعة محلياً والتي تستخدم مدخلات مستوردة، ما تؤثر بدورها على

أسعار البيع النهائية. وتؤدي جميع تلك الإرتفاعات في الأسعار إلى إنخفاض القيمة الحقيقية للأجر الوطني الأدنى المضمون في حال ثبات قيمته الإسمية، أو نموه بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار.

– إستمرار الحكومة في الإقتراض من البنك المركزي في ظل تعديل قانون النقد والقرض

في ظل تداعيات الأزمة النفطية الناتجة عن إنخفاض أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 (الشكل رقم 7)،أقدمت الحكومة الجزائرية على إتمام الأمر رقم 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض بمادة 45 مكرر (القانون رقم 17-10 المتمم للأمر رقم 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض، 2017) تسمح لبنك الجزائر بشكل إستثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: تغطية إحتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للإستثمار.

وتفيد الوضعية الشهرية في 30 جوان سنة 2018 لبنك الجزائر أن قيمة السندات المالية الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة بموجب المادة 45 مكرر بلغت 3585 مليار دج حتى نهاية جوان 2018 (بنك الجزائر، 2018).

ولمنع أي زيادة تضخمية تحسبا للزيادة في فائض السيولة مع المشتريات المباشرة الجديدة من سندات الخزينة في بداية سنة 2018 (1400 مليار دينار)، إستأنف بنك الجزائر عمليات السوق المفتوحة لامتصاص السيولة عند فترات إستحقاق مختلفة (24 ساعة، أسبوع واحد ثم شهر واحد) في 8 جانفي 2018، ورفع نسبة الإحتياطيات الإجبارية من 4٪ إلى 8٪ في 15جانفيمن نفس السنة. وأدى هذا السلوك في السياسة النقدية إلى إستقرار رصيد السيولة المصرفية حول 1500 مليار دينار بين جانفيوجوان2018(Banque d`Algerie, 2018b).

وبالرغم من الإنتعاش الهام في أسعار النفط (كما يوضحه الشكل رقم7)، وبالتالي تحسن مختلف المؤشرات الإقتصادية المرتبطة بتحركات هذه الأسعار، إلا أن صفة عدم الإستقرار التي تميز تحركات أسعار النفط في الأسواق الدولية يمكن أن تقود مرة أخرى لإنخفاض الأسعار، وفي ظل هشاشة الاقتصاد الجزائري، يمكن الإستمرار في اللجوء إلى المادة 45 مكرر ما دامت الفترة المسموحة مازالت سارية المفعول. ويؤدي الإستمرار في مثل هذا التمويل، في ظل ضعف الإنتاج المحلي، وفي حالة فشل آليات بنك الجزائر في إمتصاص الكتلة النقدية، إلى ارتفاع مستوى الأسعار نتيجة تضخم حجم الكتلة النقدية ما يؤدي الى مزيد من الإنخفاض في القيمة الحقيقية للأجر الوطني الأدنى المضمون.

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى:

– معطيات جانفي– ديسمبر 2014: (OPEC, 2015)، معطيات 2015: (OPEC, 2017)، معطيات 2016–2017: (OPEC, 2018a)، معطيات جانفي وفيفري 2018: (OPEC, 2018b)، معطيات مارس وأفريل 2018: (OPEC, 2018c)، معطيات ماي وجوان 2018: (OPEC, 2018d)، معطيات جويلية وأوت 2018: (OPEC, 2018e)، معطيات سبتمبر 2018: (OPEC, 2018f).

وبالإضافة إلى مؤشر أسعار الإستهلاك، هناك العديد من العناصر الأخرى التي يجب أن تُؤخذ بعين الإعتبار عند إجراء التعديلات في الحد الأدنى للأجر ومن أهمها إنتاجية العمل. وكثيراً ما يشير صناع السياسات عند وضع وتعديل الحد الأدنى للأجور إلى إنتاجية اليد العاملة، حيث توفر هذه الأخيرة معلومات سياقية عن القيمة السوقية لما ينتجه العامل العادي في دولة ما، بالنظر إلى المستويات القائمة لرأس المال والتكنولوجيا. كما أن أخذها في الإعتبار في التعديلات المنتظمة للحد الأدنى للأجور يمكن أن يضمن أيضاً حصول العمال على حصة عادلة من ثمار التقدم الاقتصادي. ومتوسط إنتاجية اليد العاملة في دولة ما يُقاس عادة بالناتج المحلي الإجمالي لكل عامل، أو الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل. ويُمكن أن تكون هناك بيانات حول الإنتاجية على مستوى القطاع والتي تُعتبر مفيدة عند تحديد الحد الأدنى للأجور عند مستويات مختلفة في مختلف الصناعات، إلا أن قياس إنتاجية العمل في بعض القطاعات يطرح إشكالية. فعلى سبيل المثال ينطوي تحديد القيمة المضافة في قطاع التعليم أو في العمل المنزلي على تحديات خاصة. ومن الناحية العملية، تستخدم الكثير من الدول بعض المؤشرات البديلة في تعديلاتها الدورية للحد الأدنى للأجور مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد(منظمة العمل الدولية، 2016، صفحة 45). ويُوضح الجدول التالي تطور بعض المؤشرات التي يُمكن أخذها بعين الإعتبار عند تعديل الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر:

الجدول –3–: تطور بعض المؤشرات التي يُمكن أن تؤثر في تعديل الحد الأدنى للأجور في الجزائر خلال الفترة 2012–2017

السنة / التعيين	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل نمو إنتاجية العمل*	2.39	-2.47	8.49	3.08	1.36	0.1
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.4
تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) (%)	1.32	0.70	1.73	1.79	1.43	-0.05

المصدر:

– تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من حساب المؤلف إستنادا إلى المعطيات من:(World bank, 2018)

– معدل نمو إنتاجية العمل:(CEIC, 2018)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

- Données 2012-2014: (ONS, 2017d, p. 2).
- Données 2015-2017: (ONS, 2018b, p. 2).

* يُحسب في ديسمبر من كل سنة على أساس سنوي.

يُحسب نمو إنتاجية العمل من طرف CEIC من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لكل شخص مُوظَف. ويوفر البنك الدولي الناتج المحلي الإجمالي السنوي لكل شخص مُوظَف بالدولار الدولي. ويُستخدم الناتج المحلي الإجمالي تعادل القوة الشرائية وهو الناتج المحلي الإجمالي المحول إلى دولارات دولية ثابتة لعام 2011 باستخدام معدلات تعادل القوة الشرائية(World bank, 2018).

ويُلاحظ من الجدول رقم 3 أعلاه، تسجيل إنتاجية العمل في الجزائر معدلات نمو إيجابية خلال السنوات اللاحقة لسنة آخر تعديل في الأجر الوطني الأدنى المضمون ماعدا سنة 2013 والتي سجلت نمواً سلبياً بـ 2.47%. وسجلت سنة 2014 أعلى نمو بـ 8.49%. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدلات نمو إيجابية خلال نفس الفترة، أعلاها سنة 2014 بـ 3.8%. وسجل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) نمواً إيجابياً خلال نفس الفترة، ماعدا سنة 2017 حيث إنخفض بشكل طفيف جداً بـ 0.05%.

الخاتمة

تطبق الجزائر، كغيرها من الكثير من الدول، حداً أدنى للأجور كما تحث على ذلك منظمة العمل الدولية لأعضائها. وبالرغم من أهمية تحديد هذا الأجر بالنظر إلى الأهداف التي يُستند عليها عند وضعه، إلا أن الأمر الأكثر أهمية ليس التحديد الأولي له فقط، بل يلعب التعديل الدوري له أهمية قصوى بالنظر لتغير المتغيرات التي يُستند عليها عند وضعه، أو أخذ متغيرات جديدة بعين الإعتبار، وهو مالم يحدث في الجزائر خلال السنوات اللاحقة لآخر تعديل في الأجر الوطني الأدنى المضمون في 1 جانفي 2012.

نتائج إختبار الفرضيات

بعد عرض هذا البحث والإحاطة قدر الإمكان ببعض جوانبه، يُمكننا إجراء إختبار لفرضياته كما يلي:

الفرضية الاولى تم التأكد من صحتها. فلقد شهد المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك إرتفاعاً متواصلاً خلال الفترة 2012–أوت2018،حيث إرتفع من163.5 نقطة إلى 215.2نقطة، مما يعني أرقام موجبة لمعدلات التضخم.

الفرضية الثانية تم التأكد من صحتها. فنظراً لثبات القيمة الإسمية للأجر الوطني الأدنى المضمون منذ آخر تعديل له في 1 جانفي 2012 والذي قيمته 18000 دج، ومع الإرتفاع المتواصل للمؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك، تدهورت القيمة الحقيقية للأجر الوطني الأدنى المضمون بشكل متواصل حتى أوت 2018 حيث إنخفضت إلى 8363.9 دج فقط، أي بانخفاض بـ 24.03% عن القيمة الحقيقية للأجر الوطني الأدنى المضمون التي كانت سائدة خلال سنة 2012.

الفرضية الثالثة: تم التأكد من صحتها. فبالإضافة إلى مستوى الأسعار، هناك عوامل أخرى مؤثرة في تعديل الحد الأدنى للأجر منها: إنتاجية العمل، نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وتبرر تطورات هذه المتغيرات خلال الفترة اللاحقة لآخر تعديل للأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر إجراء تعديل في هذا الأجر.

نتائج الدراسة

بعد الدراسة والتحليل للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- معظم الدول ليس لديها معدل واحد من الحد الأدنى للأجور، بل غالباً ما يكون لدى الدول عدة معدلات والتي يُمكن أن تختلف باختلاف المنطقة أو سن العامل أو النشاط الإقتصادي أو المهنة؛
- تُراجع الدول الحد الأدنى للأجر لديها بصورة دورية بالنظر لتغير المعطيات المحددة للأجر؛
- تطبق الجزائر حداً أدنى واحد للأجر، على عكس دول أخرى لديها عدة معدلات من الحد الأدنى للأجر، ويُطلق عليه الأجر الوطني الأدنى المضمون. وتبلغ قيمة هذا الأخير، حسب آخر تعديل له في 1 جانفي 2012 مبلغ 18000 دج؛
- شهدت معدلات التضخم في الجزائر معدلات موجبة خلال الفترة 2012– أوت 2018، وهوما يظهره الإرتفاع المتواصل للمؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك خلال هذه الفترة؛
- أدى ثبات القيمة الإسمية للأجر الوطني الأدنى المضمون والإرتفاع المتواصل للمؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك إلى تدهور مستمر في القيمة الحقيقية للأجر الوطني الأدنى المضمون؛

– من المتوقع، في حالة عدم مراجعة الاجر الوطني الأدنى المضمون أو زيادته بنسبة ضعيفة، أن تتدهور قيمته الحقيقية أكثر بالنظر لتوقعات إرتفاع معدلات التضخم في ظل الإجراءات الحكومية الناتجة عن إنخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات؛

– تلعب كل من إنتاجية العمل، نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دوراً هاماً في تعديل الحد الأدنى للأجر. وشهدت هذه المتغيرات خلال الفترة اللاحقة لآخر تعديل في الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر إتجاهات مبررة لزيادة قيمة هذا الأجر.

التوصيات

على أساس النتائج المتوصل إليها يُمكن أن نُقدم التوصيتين التاليتين:

– ينبغي تعديل دوري للأجر الوطني الأدنى المضمون بما يتماشى وإرتفاع معدلات التضخم بالاضافة إلى الأخذ بعين الإعتبار العناصر المحددة الأخرى مثل تطور إنتاجية العمل؛

– ضرورة إرفاق التعديل الدوري للأجر الوطني الأدنى المضمون بإجراءات تحد من إرتفاع معدلات التضخم، خاصة في الحالات التي تكون فيها الظروف غير مواتية للرفع من قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون بصورة كبيرة أو عدم القدرة على رفعه مطلقاً، فإن لم يكن للحفاظ على قيمته الحقيقية كاملة، فعلى الأقل لتخفيض معدل تدهور هذه القيمة. ومن بين هذه الإجراءات تنويع الإقتصاد الوطني والصادرات لإمتصاص صدمة إنخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية وبالتالي عدم إستخدام سعر الصرف كأداة تصحيح تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات. كما يمكن أن يؤدي تنويع الإقتصاد والصادرات وبالتالي تنوع المداخيل إلى عدم اللجوء الى التمويل غير التقليدي.

المراجع

القانون رقم 17–10 المتمم للأمر رقم 03–11 والمتعلق بالنقد والقرض. (2017). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 57، 12 أكتوبر 2017.

القانون رقم 90–11 المتعلق بعلاقات العمل. (1990). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17، 25 أفريل 1990.

المرسوم التشريعي رقم 94–03 المتمم للقانون رقم 90–11 والمتعلق بعلاقات العمل. (1994). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 20، 13 أفريل 1994.

المرسوم التنفيذي رقم 15–59 الذي يحدد العناصر المكونة للأجر الوطني الأدنى المضمون. (2015). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 8، 15 فيفري 2015.

باتريك بيلسير. (بلا تاريخ). الحد الأدنى للأجور: الجوانب المؤسساتية. منظمة العمل الدولية. تاريخ الاسترداد 26 سبتمبر, 2018، من https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/genericdocument/wcms_210627.pdf

بنك الجزائر. (2014). التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر. تم الاسترداد من http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf

بنك الجزائر. (2016). التقرير السنوي 2015: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.الجزائر. تم الاسترداد من http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2015ar.pdf

بنك الجزائر. (2017). التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر. تم الاسترداد من http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf

بنك الجزائر. (2018). الوضعية الشهرية لبنك الجزائر جوان 2018. الجزائر. تم الاسترداد من http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Situation_Publiable_BA.PDF/2018/AR/Situation_publiable_de_la_Banque_d'Alg%C3%A9rie_juin_2018_AR.pdf

رشيد حيدر. (2012). مساواة الأجور في ظل آلية أسواق العمل. الندوة الوطنية حول المساواة في الأجور،. عمان، الأردن: منظمة العمل العربية. تم الاسترداد من https://alolabor.org/wp-content/uploads/2012/09/Dr_Hedar.pdf

صندوق النقد العربي. (2016). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016. أبو ظبي. تم الاسترداد من https://www.amf.org.ae/ar

مدحت القريشي. (2007). اقتصاديات العمل (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

منطمة العمل الدولية. (2013). التقرير العالمي للأجور 2013/2012: الأجور والنمو العادل. جنيف. تم الاسترداد من https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_218770.pdf

منظمة العمل الدولية. (1970أ). التوصية 135: توصية بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور مع إشارة خاصة إلى البلدان النامية. تم الاسترداد من https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---normes/documents/normativeinstrument/wcms_r135_ar.pdf

منظمة العمل الدولية. (1970ب). الإتفاقية 131: اتفاقية بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور مع إشارة خاصة إلى البلدان النامية. تم الاسترداد من https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---normes/documents/normativeinstrument/wcms_c131_ar.pdf

منظمة العمل الدولية. (2008). التقرير العالمي للأجور 2008–2009. جنيف. تم الاسترداد من https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_173521.pdf

منظمة العمل الدولية. (2010). التقرير العالمي للأجور 2010–2011. جنيف. تم الاسترداد من https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_174968.pdf

منظمة العمل الدولية. (2012). الإجتماع الإقليمي الثلاثيّ الأطراف بشأن سياسات الأجور في البلدان العربية. مكتب التدريب الدولي. عمان، الأردن. 17–20 سبتمبر. تم الاسترداد من https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/genericdocument/wcms_210626.pdf

منظمة العمل الدولية. (2014). الحد الأدنى للأجور أداة تنموية: مقاربة عمالية. بيروت: منشورات مشروع" تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية"، منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية. تم الاسترداد من https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_307464.pdf

منظمة العمل الدولية. (2016). دليل سياسات الحد الأدنى للأجور. تم الاسترداد من https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/genericdocument/wcms_624760.pdf

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2012). تقرير التجارة والتنمية 2012. نيويورك وجنيف: منشورات الأمم المتحدة. تم الاسترداد من https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdr2012_ar.pdf

Banque d`Algerie. (2018a). Bulletin Statistique Trimestriel. Récupéré sur http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_42f.pdf

Banque d`Algerie. (2018b). Bulletin monétaire et financier - 1er semestre 2018. Récupéré sur http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletinmonetaire_1ersemestre2018.pdf

CEIC. (2018). Algeria Labour Productivity Growth. Retrieved january 9, 2019, from https://www.ceicdata.com/en/indicator/algeria/labour-productivity-growth

ONS. (s.d.). Consulté le October 5, 2018, sur http://www.ons.dz/IMG/pdf/Masse-salarial.pdf

ONS. (2017a). Indice des Prix à la Consommation 2007 - 2016. Alger. Récupéré sur http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC_2007_2016-2.pdf

ONS. (2017b). Indice des prix à la consommation mois de décembre 2017. Alger. Récupéré sur http://www.ons.dz/IMG/IPC-decembre2017.pdf

ONS. (2017c). Evolution des échanges éxterieures de marchandises de 2011 à 2016. Alger. Récupéré sur http://www.ons.dz/IMG/pdf/Evolution_des_echanges_exterieurs-2011-2016.pdf

ONS. (2017d). Les comptes économiques en volume de 2011 à 2016. Alger. Récupéré sur http://www.ons.dz/IMG/Comptes%20Economiques%20en%20volumes_2011-2016.pdf

ONS. (2018a). Indice des prix à la consommation mois d'août 2018. Alger. Récupéré sur http://www.ons.dz/IMG/IPC%20Aout2018.pdf

ONS. (2018b). Les comptes économiques en volume de 2015 à 2017. Alger. Récupéré sur http://www.ons.dz/IMG/Comptes%20en%20volumes%202015%202017.pdf

OPEC. (2015). bulletin 1-2/15. Austria. Retrieved from http://www.opec.org

OPEC. (2017). Monthly oil Market Report. Austria. Retrieved from http://www.opec.org

OPEC. (2018a). Monthly oil Market Report. Austria. Retrieved from http://www.opec.org

OPEC. (2018b). Monthly oil Market Report. Austria. Retrieved from http://www.opec.org

OPEC. (2018c). Monthly Oil Market Report. Austria. Retrieved from http://www.opec.org

OPEC. (2018d). Monthly Oil Market Report. Austria. Retrieved from http://www.opec.org

OPEC. (2018e). Monthly Oil Market Report. Austria. Retrieved from http://www.opec.org

OPEC. (2018f). Monthly Oil Market Report. Austria. Retrieved from http://www.opec.org

Training, The Center for Construction Research and. (2018). THE CONSTRUCTION CHART BOOK, The U.S. Construction Industry and Its Workers (6th ed.). Retrieved from https://www.cpwr.com/sites/default/files/publications/The_6th_Edition_Construction_eChart_Book.pdf

World Bank. (2012). World Development Report 2013: Jobs. Washington, DC. Retrieved from https://siteresources.worldbank.org/EXTNWDR2013/Resources/8258024-1320950747192/8260293-1322665883147/WDR_2013_Report.pdf

World bank. (2018). Retrieved september 30, 2018, from http://api.worldbank.org/v2/ar/indicator/NY.GDP.PCAP.KN?downloadformat=excel